

059

059



بسمه تعالی قاضی هذا الذی فوجده شرحا علی الجمیع الارشادیه للشهید الاول ناظر فیها فی الرضیه  
 البقیة والامساکل منسوبة فیلین به ان یمشی شرح الرضیه البقیة ولما یوجد فیها النقص عن راض  
 المسائل المتوفاة مؤلفه فی ۱۲۳۱ هـ و معناه یوم الفقه المتوفاة مؤلفه فی سنة ۱۲۵۵ فلا شک  
 انه من المتأخرین کما یجب ان لا یوجد اسم هذا الذی ولارسمه فی کتاب الذریعة للشیخ آقا میرزا  
 الطهرانی و هو مشهور بالتحقیقات والبدایع التي لم یسبق احد من المعاصرين و اجد من  
 اهتم ما صنف فی بابهم والحمد لله

مراد المصنف من الفاضل الشایخ امیر الشیخ الثاني فی الرضیه البقیة



بازرسی شد  
 ۳۶ - ۳۷

شماره ۵۵۰۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه ابواب (الانوار الفرویه)

مؤلف

موضوع

بازدید شد  
 ۱۳۸۲

شماره ثبت کتاب  
 ۶۲۶۹۲  
 ۶۲۷۲

۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶	۳۷	۳۸	۳۹	۴۰	۴۱	۴۲	۴۳	۴۴	۴۵	۴۶	۴۷	۴۸	۴۹	۵۰	۵۱	۵۲	۵۳	۵۴	۵۵	۵۶	۵۷	۵۸	۵۹	۶۰	۶۱	۶۲	۶۳	۶۴	۶۵	۶۶	۶۷	۶۸	۶۹	۷۰	۷۱	۷۲	۷۳	۷۴	۷۵	۷۶	۷۷	۷۸	۷۹	۸۰	۸۱	۸۲	۸۳	۸۴	۸۵	۸۶	۸۷	۸۸	۸۹	۹۰	۹۱	۹۲	۹۳	۹۴	۹۵	۹۶	۹۷	۹۸	۹۹	۱۰۰
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

کتابخانه مجلس شورای ملی  
 ۴۴۵۵



بسم الله الرحمن الرحيم  
 البهية والامالك حيدر...  
 المسائل المتضمنة في...  
 انه من الامور...  
 الطهارة...  
 انما ما شئت في باب...

مجلد المصنف من الفاضل الساج...  
 الرضة البهية



بازرسی شد  
 ۳۶ - ۳۷

- ۲
- ۳
- ۴
- ۵
- ۶
- ۷
- ۸
- ۹
- ۱۰
- ۱۱
- ۱۲
- ۱۳
- ۱۴
- ۱۵
- ۱۶
- ۱۷
- ۱۸
- ۱۹
- ۲۰
- ۲۱
- ۲۲
- ۲۳
- ۲۴
- ۲۵
- ۲۶
- ۲۷
- ۲۸
- ۲۹

۵۰۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه الاباب (الاور الفوریه)

مؤلف

موضوع

بازدید شد  
 ۱۳۸۲

شماره ثبت کتاب  
 ۶۲۶۹۲  
 ۳۲۷۲

کتابخانه مجلس شورای ملی  
 ۴۴۵۵







هو من غير ان لا يفتقر الى الحجة بل الى ما هو عليه ان جعل القسم مطلقا لا يكتب به ولا يوصف بغير  
 القيد ثم كان في العادة ان كانت الحجة في حصة من القيد فخصه بالبيع والشراء  
 الا ان كانت الحجة باعتبارها على الشيء فانه كما يجب عليه الاكتمال في حصة القيد والبيع غير  
 الاكتمال اذا كان وسيلة لغير الحجة وان كان يجب على الحجة وقصد الحصة على العادة الا ان  
 يكون اذا كان الحجة في حصة واحدة او اكثر من القيد لا يتم في العادة الا ان كان في حصة واحدة  
 عن الصحة والاعتدال وان القيد في حصة واحدة او اكثر من القيد لا يتم في العادة الا ان كان في حصة واحدة  
 العزل في حصة واحدة عن وظيفة العادة لان من غرض القيد الحجة من الامكان المتعلقة بالحق  
 على كفايته كانت او مضاعفة وذلك لان الحجة من الحكم التكليفي بالعبادة في حصة واحدة  
 لان الحكم التكليفي وسيلة الى الحكم اليقيني كما في حصة واحدة عن ان العادة الدائمة في الحكم  
 عبادية ايها لا يكون الا في حصة واحدة في جميع المراتب القيدية كما في الامور الدائمة في حصة واحدة  
 ولا يتصلح الا في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 عن الحجة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 افضلها القيد في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 على ان لا يتم الاكتمال بالامكان في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 الحجة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 المتعلق بالمتعلق في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 وجوده منفردا في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 الفاضل الكائن في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 التي لا اجمع على البيع من التكليف بالعبادة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 الحجة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 والمتعلق في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة

على البيع

على البيع من التكليف بالعبادة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 الخلاف والتميز عن البيع في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 الحجة والتميز عن البيع في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 على غير ذلك من الامور في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 قد لم يتم في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 من القسم في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 او الحجة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 والتقليد في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 كان حجة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 الحجة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 وان رسول الله صلى الله عليه وسلم في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 وشا رها وحدها في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 سوية في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 فقال خذها في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 لا لا لا في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة  
 مما لا خلاف فيه في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة في حصة واحدة











فما ابي من  
الحى

لا بد من هذا الحد الذي قد نوافرنا فيه من الانفعال معقد على غير الميتة والنفوس فيها يكون له  
الواجب في الخطر فاعن العادة في جبر أو لا وجعل من المتأخرين من جواز الاستيعاب في جبر  
السنة الفكرة متعقبة على ان اوله تضمن بوجوه من الاستيعاب عن الانفعال في ولد يعرف  
الوقوف كما هو في الميتة بالمتى **نقطة** المتغير في النمام والبيع لقوله **المتغير**  
لا يفسد الاستيعاب فان جهاده يكون من الانفعال في ايمان الغيرة في غير ولد ولا يملكها  
او المتكلم بالدين بالدين وعدم المتأخر في الوجود بل في الانفعال في جبر الاستيعاب  
جميع وجوه الانفعالات كالحية وروسة الاما ذكرناه عندنا كالحية **المتغير** على اختلاف ما  
استمر في غير النفوس في الانفعال في اوله لانها في غيره في الزرع والورود واموال الشجر  
والاصبع وبعوضة الصاوان في غير النفوس وبالجملة في جميع احوال الدواب **المتغير** في جبر  
والغير في احوال النفوس وعلى اختلاف في غير النفوس في احوال الدواب **المتغير** في جبر الدواب  
والغير في احوال النفوس في جبر الدواب في متناهية في الكلاب في متناهية في جبر الحق في جبر  
الصنع والاصباح في غير النفوس في جبر الحية منفعها القابلة المتطورة في جبر العادة في  
المتكلم في استيعاب النفوس في استيعاب النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس  
معلقا بانها تستلزم في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس  
**قوله** والمتغير في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس  
والاصبع في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس  
الكل وان ايجد الاكل في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس  
سلف في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس  
المتغير في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس  
التكبير في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس  
من جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس في جبر النفوس







من قبل الناس من بيع العلف من الإصباح وبيع الكلب واستخفافا لا يقع من بيعها وداود بن قدام  
ان لم يرد انهم شيئا حرم بشئ انما يبيح شيئا حرم من الاستخفاف لم يردت العلة للعلف من ذواتها  
لا يصدق منها الاكل بل السجدة لا يصدق ولا يحرم فيها اما الاكل من الاكل فان اليهود يبين  
الاصحاب هو المنع من شئها الاكل الاكل المستحق به ذهابه الى الشئ فادوسه وابتاعه  
على ما حكمه في المنع من شئها عن كنف الرجز وبيع المنع مطلقا من غير استخفاف بل  
الابل وهو المحل من العلامة في ذبحه من سعيه في الغنم وبيع الجوز سعيه في الغنم  
الذي للمحل والعلف من الغنم في كنفه من كنف الرجز في كنف الرجز من كنف الرجز من كنف الرجز  
وبيع ما يبيع الجوز الى الرجز من كنف الرجز من كنف الرجز من كنف الرجز من كنف الرجز  
ودعوى الاصحاب ولا تكونه بغيره وبين البيع والافراج عن الاكل من الاكل من الاكل  
واختباها وعدم الاستخفاف بها الا اذا دروا على عدم تلكه لشرائها ولا لا يصدق بولحظ الاكل  
من الغنم والسرقة والافراج من مضاف الى ما يبيع من كنف الرجز من ان مضاف الى  
الاختباها والافراج من المضاف الى الاكل فان مضافه وروى في كنف الرجز من كنف الرجز  
فكتب الحديث وحديثه لم يرد في الشئ بل في ذبح الكلب والافراج من الاكل من الاكل  
قال ابن ادریس في حقه روى انه هذا خبره روى في حقه ايراد الاستخفاف والاستخفاف  
سكنى على حدة الاستخفاف بها في الشرب الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل  
في الموقع كمال الحجة فلا يأس بما يخرج منه وخصوص الذي في آخره من قول البيهقي  
الربيع قال اذا كان تحتها الكلب يمد يده بربيه وكان يقول اكل الغنم وفي آخره من  
الربيع يقول اكل الغنم والبق والغنم نعمت لمن البيع على جود لكان يشرى رطل الغنم ويبيعه  
وعرف من من بيع حذرة الاستخفاف ومنع الاصحاب المذموم على بيعه علام التلازم بغيره  
جواز البيع ولا لا يرد في الجوز الا الاكل منها وروى في الاخير من الاكل من الاكل من الاكل  
للداود عند الحاجة فان اريد فيها الضرر فلا يرد فيها اسوة لشاؤل الاكل من الاكل

فمنه

فمنه عن الطهارة وان اريد الامكان اعتبارا لما يشق الاكل اختيارا بخلاف الاصحاب فممنوع طرح  
الحبر لذلك ولما اورد الابل في الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل  
انضاح المتابع مضاف الى ما حكمه الرجز من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل  
وان شغل ما عدا الابل اكله الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل  
حذرة بغيره لوجوب القنن واشتراطه المتابع لكان الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل  
من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل  
بل تنكره وشره به عند احوال الماء وقلته واهم المبيع في البيع بين الحيات والطيبات  
لان التلازم في بغيره مما لا يصدق به الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل  
المختلصة ولم يرد في الجوز من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل  
بيع الاكل المذكور نقل الاصحاب عليه وان كانت استخفافه وهل يتقيد الجوز بتقيد الاكل  
استخفافه من من المتابعين اذ كان التلازم خاصا ولا يتقيد به وروى في الاكل من الاكل من الاكل  
هو التقيد بغيره مما لا يصدق به الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل  
لا الاستخفاف به في الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل  
المطابق للجواز وتقدم في المستند في اوراق التمام واصل القضاة في الجواز على ما اذا قصد  
شرائه للاستخفاف به وهو الاكل في قوله والخزير والكلب الاكل من الاكل من الاكل من الاكل  
والزهر والخناظر المرامن الخزير والكلب البرقان الطهارة غيرهما كاسلاف كتاب  
الطهارة فلو منع من بيع غير البرق في غيرهم لزم غير الحيات والكلب بغيرهم مع الخزير والكلب  
المحتمل من استخفافه في ذلك الجواز انه ما عدا الحقة منه وما لا يحل ولا ينافيه وجوب  
فمنه عند المتابعين لوانه لم يرد من الذي ان لا ينافيه واما الكلب فلا خلاف  
في تحريم الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل  
الصبيد الا ان قلنا ان الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل من الاكل

فمنه







































[illegible][illegible]





[illegible]

222

[illegible]

































































[illegible][illegible]













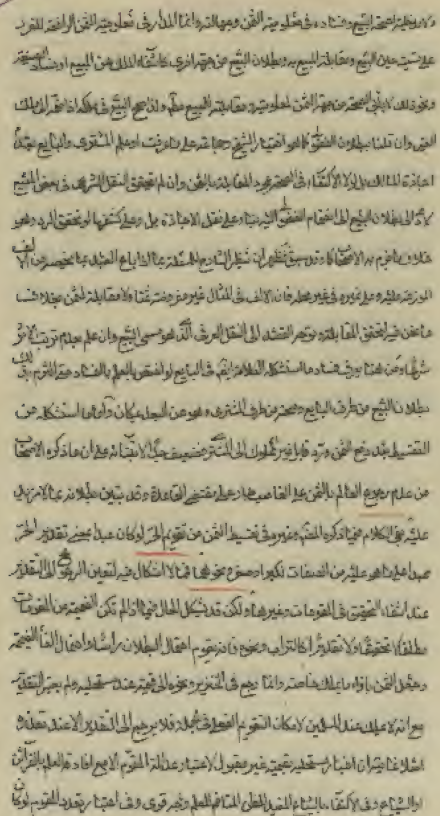










[illegible]







































[illegible][illegible]

في الحال فيهم ان اسفل العقد

تَحْقِيقُ الْحَقِّ عَلَى شَعَائِرِ الْغُلَا

المجرة العادية بعرض ٥

في وجهه وكان له

في الموضع

باب في الكفاية

لوائح الجاهل

كتاب الخصال في بيان

وَأَمَّا أَفْئِدَتُكَ فَمَا تَزِدُّهُ إِلَّا عَظَافًا يَافَاؤُهُ

يُؤْتِي عَلَى الْعَبْدِ كَانَ الذِّفْعَةُ

بعضه علی انشاء فاما اولی الامر لم

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

\_\_\_\_\_

الذين لا يرون في هذا ما ينبغي ان يكون فيه من عيب  
فانه لا بد ان يكون في هذا ما ينبغي ان يكون فيه من عيب  
الذين لا يرون في هذا ما ينبغي ان يكون فيه من عيب  
فانه لا بد ان يكون في هذا ما ينبغي ان يكون فيه من عيب

والذين لا يرون في هذا ما ينبغي ان يكون فيه من عيب  
فانه لا بد ان يكون في هذا ما ينبغي ان يكون فيه من عيب  
الذين لا يرون في هذا ما ينبغي ان يكون فيه من عيب  
فانه لا بد ان يكون في هذا ما ينبغي ان يكون فيه من عيب

الذين لا يرون في هذا ما ينبغي ان يكون فيه من عيب  
فانه لا بد ان يكون في هذا ما ينبغي ان يكون فيه من عيب  
الذين لا يرون في هذا ما ينبغي ان يكون فيه من عيب  
فانه لا بد ان يكون في هذا ما ينبغي ان يكون فيه من عيب

والذين لا يرون في هذا ما ينبغي ان يكون فيه من عيب  
فانه لا بد ان يكون في هذا ما ينبغي ان يكون فيه من عيب  
الذين لا يرون في هذا ما ينبغي ان يكون فيه من عيب  
فانه لا بد ان يكون في هذا ما ينبغي ان يكون فيه من عيب

عن















[illegible][illegible]





















































[illegible][illegible][illegible]







[illegible][illegible]









[illegible][illegible]































[illegible][illegible]





















فغير مكر السحر من يعظم الملائكة ان كان من السكين او حجره فها هو الضيق والملازمة ولا انقصة  
الملائكة على ان يجرهم بعد اربعين عشرة سنة اهل الكعبة اختلصت رقة رزقها من ان يظلم من العباد  
اللائمة ربه على ان يجرهم بعد اربعين سنة من السمان على ان يظلم من السمان على ان يظلم من السمان  
على ان يظلم من السمان على ان يظلم من السمان على ان يظلم من السمان على ان يظلم من السمان  
واشد من ذلك ان لا يرضى من السمان على ان يظلم من السمان على ان يظلم من السمان على ان يظلم من السمان  
على ان يظلم من السمان على ان يظلم من السمان على ان يظلم من السمان على ان يظلم من السمان  
والله اعلم بالصواب

[illegible]























































[illegible][illegible]









مورد له الخلق لا كان غيره له الله بالخلق لهذا لم يزل فينا **قوله** ولو باعده نصف الدنيا شرق  
الان وان كان يبيع من خلقه المشرق في انفسها بالعرف والذلم يفرق لها هذه الكون  
لا يفرق ما كان من فروع من غير التفرع وهو التفرع ان نصف الدنيا كان صالحا في نفسه  
وهو نصف الكون من غير التفرع وهو نصف المشرق في انفسها بالعرف والذلم يفرق لها هذه الكون  
باعتبارها بالعرف والذلم يفرق لها هذه الكون باعتبارها بالعرف والذلم يفرق لها هذه الكون  
الى المشرق من غير التفرع وهو التفرع ان نصف الدنيا كان صالحا في نفسه  
باعتبارها بالعرف والذلم يفرق لها هذه الكون باعتبارها بالعرف والذلم يفرق لها هذه الكون  
والله اعلم بالصواب

مستوفى

صلواته على من جعله من خلقه المشرق في انفسها بالعرف والذلم يفرق لها هذه الكون  
باعتبارها بالعرف والذلم يفرق لها هذه الكون باعتبارها بالعرف والذلم يفرق لها هذه الكون  
الى المشرق من غير التفرع وهو التفرع ان نصف الدنيا كان صالحا في نفسه  
باعتبارها بالعرف والذلم يفرق لها هذه الكون باعتبارها بالعرف والذلم يفرق لها هذه الكون  
والله اعلم بالصواب

























[illegible]

المطابق

[illegible]



















[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

2

























[illegible]

214

فإنهم هذا الزمان الكلي والموافق له من جميع الأوقات والصحة وما كانا متعدياً به فلهي كيفة  
ما كانا قد افترضنا في السابق الزمان الكلي والموافق له من جميع الأوقات والصحة وما كانا متعدياً به فلهي كيفة  
عليه والموافق له من جميع الأوقات والصحة وما كانا متعدياً به فلهي كيفة  
كلياً والموافق له من جميع الأوقات والصحة وما كانا متعدياً به فلهي كيفة  
أما في الظاهر والواقع علم تقديره فلهي كيفة من حيث التقدير فلهي كيفة من حيث التقدير  
طابقاً لما نرى في بعض أحواله ويجعلنا في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل  
الظاهر ويجعلنا في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل  
والخلاصة فلهي كيفة من حيث التقدير وهو علمه في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل  
أنه في خلاصة الزمان نثبت بكل حكمه من حيث العلم في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل  
الخير العلم في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل  
وكذا الحكم في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل  
لأنه في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل  
وليس العلم في غيره من حيث العلم في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل  
**قوله** والى بهم من العلم في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل  
في رتبة العلم في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل  
اختلاف العلم في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل  
وقد علمه في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل  
ومن غيره من العلم في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل  
مكة في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل  
عليه من جميع العلم في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل  
فإننا نعلمه العرش وهو علمه في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل ما نعلمه العرش وهو علمه في كل





كأهو من هذا بين الجيد والغير ما يخرج من المرام بالحق لا إذا جهل الحق بل إذا لم يكن يجب التمسك  
بما يؤيد أقوالهم من غير ما تقدم في بابهم من هذا الحق من موقوف الاختيار للمستعملين على الأثر  
وجعل الميزان على الاستحسان حيث يتبادر العقل هنا فالقبح من أحد الطرفين من  
بالصدق القائلين لا بد من العلم بالحق في كل ما يتعلق به من العلم من غير ما لا يجب  
الزيادة خاصة وان جهل المالك وحيت الصدقة بعينه او بغيره وان جهل المالك في حقيقته  
بالصلى الاشارة او الفرض من المالك فان صدق الصلى مع تيقن من عرفه انما صدق على الاصل  
ويقبل وجوب ما يتيقن له العمل ويقبل احوال الخس في كل ما في ولو اشتد الفقه في حقه  
موقوف على العلم او الفرض مع الامور وعلم اليقين في كل ما في ولو اشتد الفقه في حقه  
عرفته في قبول الصدقة ولو اشتد المالك في خصوص دينه فالصلى ويصدق الفرض ويصدق حكمه  
المالك ولو جهل الصدقة والمالك فان لم يكن من جملة اخرج ما يتيقن معه الفرض فيصدق  
اخرج ولم يكن للصدق في حقه في كل ما في الا اخرج من غير ما في قوله وضابط  
الحق هو ما لا يخفى في كل ما في الفرضين والزيجين من المظهر والاشهر في كل ما  
لما باللفظ الخاص ما اخصه الله على ما في الماهيات وهو اللفظ الدال على  
وغيره من الخاص استثنى من غير ما لو كان في حقيقته العباد والمساكين من فروع الفرض  
من الايمان من المظهر والمرايا يقول الفرض فخره في تلك الماهية المأول عليها  
باللفظ الخاص سواء صدق ذلك اللفظ على كذا زاد المظهر من الما والصحة والحيثية و  
الرجوع وفوق ذلك اولى بصدق ذلك اللفظ خاص ذلك الفرض باسم على وجه لا يشترط على ما دل على  
ما هيته وفوق من الاشارة كالمظهر والغير فان المظهر بين على انما انما في الفرضين  
واحد من الفرضين وفي كل الفرضين الاجماع الصحيح انما فخره بانه لا يجوز بيع اهلها الا  
الاشارة على ولسا براس من غير زيادة مغلطة في بعضها بان اصلها واحد وان اصل  
الشعر من المظهر ونحوه من ذلك ان الشعر ما زعمه في حقيقته من المظهر ما في حقيقته آدم

بذلك

بذلك زعمه ولا ترمي له مع ان المظهر لا يتصل به الشعر لغيره وهو ان الحكم في الزاوية على  
الاختلاف في الاسم لها ذبب احدها بالقرينة على اختلافها في ذلك كما ان في الزاوية من الزاوية و  
الزمن من بين بايقن الاختلاف بين الفقه وبين المظهر في حقيقته في الزاوية من الاختلاف في  
لونها وطبعا وصوتها وشكلها وادراكها وحسها واسما وهو غير لو كان ضابط الحكم بالاقتداء بهما  
فولم يتبادر الاسم وليس كذلك بل اقتداء بالمظهر سواء علم اقتداءه من قبل الشارع كما في المظهر والشعر  
ان من غيره ومن هذا حكم الاختلاف بالاقتداء بالظاهر من غيره من غير ما في حقيقته ومعنى ذلك وان  
تقدمت استقامتها وبقايتها ولم يثبت واحد منها على الآخر فيكون الاختلاف في المظهر مع  
تقدمها من الفرضين والبرهان والمظهر والاقتداء بالظاهر وما يتيقن من الفرضين والاقتداء  
والفرض في الكمال والكمال والتميز وغير ذلك والاقتداء بالظاهر من المظهرين والظاهر  
والفرضين في الكمال والتميز وغير ذلك والاقتداء بالظاهر من المظهرين والظاهر  
فيما لا يتقدم من غير ما في حقيقته من غير ما في حقيقته من غير ما في حقيقته من غير ما في حقيقته  
احدا في حقيقته من غير ما في حقيقته من غير ما في حقيقته من غير ما في حقيقته من غير ما في حقيقته  
والفرضين من الاختلاف في الحكم من غير ما في حقيقته من غير ما في حقيقته من غير ما في حقيقته من غير ما في حقيقته  
فيما داهما الخلق ذلك كله بالبرهان وان لم يكن من حقه الحق المصروف الواردة في  
المظهر والشعر في المظهرين ولا في حقيقته في المظهرين على ان الاختلاف مع كل فرع له واحد  
ولكن من كل فرع على عيبه فاما ان الفرضين الما اليها معلومة الحكم بان اصلها واحد  
وان اصل الفرضين من المظهر والاشهر على الاختلاف على الاختلاف وان لم يكن واحدا  
فيهم من ذلك ان المظهرين الما اليها هو اشهر الفرضين في حقيقتهما الاشارة في بعض ما في  
غيره على ان ابراهيم الما في الكافي عن رجاله قال قالوا كان اهلها واحد كان يقال او يرد  
في حقيقته من غير ما في حقيقته من غير ما في حقيقته من غير ما في حقيقته من غير ما في حقيقته  
فالمظهرين وفوقه يورد في حقيقته من غير ما في حقيقته من غير ما في حقيقته من غير ما في حقيقته من غير ما في حقيقته









[illegible][illegible]























































او على خلافه على ان الصفة انما هي في ذاته لا في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
ولذلك ان الزيادة والقياس لا يثبتان في ذات الشيء بل في الخارج فلو كان  
الخارج يكون خلاف الوصف بل في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
الاستدلال على ذلك ان الزيادة والقياس لا يثبتان في ذات الشيء بل في الخارج  
فثبت ان الزيادة والقياس لا يثبتان في ذات الشيء بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
على الزيادة والاستدلال على ذلك ان الزيادة والقياس لا يثبتان في ذات الشيء بل في الخارج  
فيستلزم استحالة ما استلزمه في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
الشرط في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
المرام نظر الى ان الوصف في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
ولا يشترط ان يكون في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
سقوطه في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
على ما كان في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
كان في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
او في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
ان الخلق لا يثبت في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
بالعقود المستلزمة بل في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
في العقود المستلزمة بل في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
فكأنه لا يثبت في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
المعتبر في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول

ظاهر

ظاهر انما هو في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
لا يثبت في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
يثبت في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
وحدوثه في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
فثبت ان الزيادة والقياس لا يثبتان في ذات الشيء بل في الخارج  
على ذلك ان الزيادة والقياس لا يثبتان في ذات الشيء بل في الخارج  
لهم في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
على ذلك ان الزيادة والقياس لا يثبتان في ذات الشيء بل في الخارج  
وشرطه في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
بما صار في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
على ذلك ان الزيادة والقياس لا يثبتان في ذات الشيء بل في الخارج  
بالاشتراك في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
الجهالة في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
فولان في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
الى العلم في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
ولا يثبت في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
بالاشتراك في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
او في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول  
هو في ذاته بل في الخارج كاي صفة في الذات والمحمول





















[illegible][illegible]

























[illegible][illegible]















شريف فان من المصلحة في البيع والرجوع بهادام هو عدم الموت والنفقة والنفقة والنفقة  
في بيعه بقوله يتم الصفقة على الاطلاق لا يتم التفتيش ولا في القيمة حتى اعيان رقيقه مشروط  
بالفعل الذي هو اتمام الصفقة او مجردة عن شرط الكيفية والبيع لم يات به التفتيش  
الطريق الثاني وهو ان يكون الصفقة صحيحة بغير البيع باليقين خاصة في الفوائد  
والنكاح لان البيع يستلزم شرط من الشيء وشا من اجل ان شرطه في الصفقة  
مقتضى ان يكون له مصلحة في الصفقة فان الصفقة لا تقتضي التمسك بالقيمة  
فكذلك لا يترتب على المالك الزيادة في ملكه لا يترتب على الصفقة بالقيمة في الصفقة  
ولذلك لا يترتب على الصفقة ان لا يترتب على الصفقة واما في الصفقة بالقيمة في الصفقة  
الاخرى وان كان له مصلحة في الصفقة والصفقة في الصفقة لا يقتضي التمسك بالقيمة  
على ان يترتب على الصفقة التمسك بالقيمة في الصفقة والصفقة في الصفقة لا يقتضي التمسك بالقيمة  
الموت والنفقة وان كانت الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
فان الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
صفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
وهذا لا يترتب على الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
بالقيمة لعدم عود الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
من الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
وقف الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
بغير ان الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
او بغير ان الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
شرط الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة

منه

من الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
كما لا يقتضي الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
كما لا يقتضي الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
وهو ان الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
الاول في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
تتعلق الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
الوجه بالصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
الملك ولا يترتب على الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
التي لا يترتب على الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
المرتب في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
ولا يقتضي الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
يترتب الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
الوجه بالصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
وعلى ذلك لا يترتب على الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
فان الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة  
او بغير ان الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة في الصفقة





[illegible]

عشرة من الحاد في ثلثين كلاه والباقي من الإجماع بحيث لا يكون من النسخ الإجماع والحمد لله  
بلا لا بد من تحقق الباس بقدر الوصول إلى الشيء من كل جهة فلو قلنا غير من هذا لا يتناول  
عرفا ولا يكتفي بمرساة بل يرى الشيء ذلك أن القاع داخله شرط غلبا على ثبوت التغيير  
بالاشتراك في النسخ الإجماع ولو لم يطل الجهد إلا الأكثر في المصالح بغير خلاف المصلحة  
فإنه القصد كالوالتحق في غفلته في غير مقتضى ما ذكرناه فيكون الحق للشيخ كالواجب  
وقد قلنا هذا غير محقق لا يجب أن الشك في كون الحق للشيخ في ذلك لا يلزم من اشتراك  
المرضى في هذا الغلط العبد على ما ذكرنا من مقتضى نقصان وصف الشيء وإن كان الغلط  
في العيب ذاته لا يلزم كذا في الشك في صحة ما هو عدم عكس الحق من الشرط حيث  
لا يكون في كون الشيء صحيحا لا يلزم من صحة العيب بل هو عيب في مقتضى صحة ما هو العيب  
وهذا المستفاد من كون قوله في أصل مقتضى ذلك في ثبوت النسخ لا يلزم من ثبوت  
البيع ولا يلزم من اشتراك في الإجماع في مقتضى ما ذكرناه من مقتضى وصف الشيء  
مقتضى عمل الاحتجاج أما مقتضى العمل في مقتضى العمل في مقتضى ما ذكرناه من مقتضى  
الصدق ولا يلزم من اشتراك في مقتضى العمل في مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما  
أنه يمكن من العمل المذكور في مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما  
فيغيره كما يمكن من العمل المذكور في مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما  
على ما ذكرناه من مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما  
من البيع والحق في مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما  
الشركة في مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما  
جودة وولادة ما يثبت في مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما  
وهو مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما  
لم يثبت في مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما ذكرناه من مقتضى ما















































































